الأمم المتحدة

A/59/301

الجمعية العامة

Distr.: General
26 August 2004
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٩ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

العولمة والاعتماد المتبادل: دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وهو يبحث التحديات التي تواجهها هذه الاقتصادات والتقدم الذي حققته في السنتين الماضيتين. ويحلل التقرير التطورات والسياسات على صعيد الاقتصاد الكلي، ودور الاتحاد الأوروبي، والجهود المبذولة في مجال مواصلة إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية، بغرض تعزيز قدرة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تحقيق مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والتدفقات الرأسمالية، بما في ذلك الاستثمارات المباشرة. كما يبحث التقرير حالة الدين الخارجي في البلدان الصغيرة التي تنتمي إلى رابطة الدول المستقلة ويشير إلى بعض النقاط التي تدعو فيها إلى القلق.

* A/59/150.

** قدمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات في وقت متأخر دون بيان التفسير المطلوب بموجب الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ باء، الذي قررت به الجمعية العامة أنه إذا تأخر تقديم التقرير، ينبغي إدراج السبب في حاشية للوثيقة.

061004 290904 04-47163 (A)
0447163

وقد تم إحراز تقدم كبير في مواصلة اندماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، لكن هذا التقدم يتفاوت في مختلف أبعاد المرحلة الانتقالية كما يتفاوت حسب البلد. وقد أسهمت السياسات الداخلية للمؤسسات الدولية والتزاماتها إلى حد كبير في توليد النمو في تلك البلدان، لكن الحاجة ما زالت تدعو إلى بذل مزيد من الجهود من كلا الطرفين. فتوسيع اندماج بعض البلدان وتعميقه، وخصوصا بعض البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، لازمان لإطالة أمد النمو وتخفيف الفقر. والحاجة تدعو إلى تقديم مزيد من المساعدة لكفالة أن يسلك التحول من النظام المخطط إلى السوقي طريقا يتسم باليسر والكفاءة وأن تندمج تلك الاقتصادات كليا في الاقتصاد العالمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٤
ثانيا – التطورات على صعيد الاقتصاد الكلي في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣	٤-١٠	٤
ثالثا – دور الاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	١١-١٨	٨
رابعا – الدمج من خلال التجارة	١٩-٢٨	١٢
خامسا – الاستثمار الأجنبي المباشر	٢٩-٣٦	٢٠
سادسا – مواصلة إعادة هيكلة الاقتصاد وتحريره	٣٧-٤٢	٢٧
سابعا – التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الصغيرة الأعضاء في رابطة الدول المستقلة	٤٣-٤٨	٣٠
ثامنا – مسائل تتصل بالسياسة العامة، واستنتاجات	٤٩-٥٣	٣٣

أولا – مقدمة

١ – أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٥٧/٢٤٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وفي حين أن الجمعية العامة لاحظت التقدم الذي أحرزته هذه البلدان نحو تحقيق الاستقرار والنمو، والحاجة إلى استدامة هذه الاتجاهات الإيجابية في المستقبل، اعترفت بالصعوبات التي واجهتها هذه البلدان في الاستجابة لتحديات العولمة والمشاكل التي تلاقيها من أجل كفالة وصول صادراتها إلى أسواق مؤاتية وكفالة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر اللازم لاستمرار تطورها.

٢ – وفي القرار ذاته، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم لها تقريرا تنظر فيه في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز بصورة خاصة على التقدم المحرز في مجال دمج البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. كذلك دعت الجمعية العامة، في القرار ٥٧/٢٤٧، مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تواصل إسداء المشورة في مجال السياسة العامة وتوفير المساعدة التقنية لحكومات البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بهدف تعزيز أطرها الاجتماعية والقانونية والسياسية، بغية استكمال الإصلاحات اللازمة المتوجهة نحو السوق. وقد تناولت التقارير السابقة أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذه الميادين (انظر A/57/288 و A/55/188 و A/53/336 و Add.1 و A/51/285). وهناك تقرير مستكمل عن هذه الأنشطة على أساس إسهامات من ١٩ صندوقا ووكالة ومنظمة في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى ذات صلة، يوجد على موقع الأمم المتحدة على الشبكة في العنوان: http://www.un.org/esa/policy.

٣ – يحلل هذا التقرير العملية الحالية لدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي عن طريق تتبع تقدمها من خلال قنوات التجارة بالسلع والخدمات، والتدفقات الرأسمالية وتدفقات العمل، مع اهتمام خاص بالدور الذي لعبه توسيع الاتحاد الأوروبي في بعض هذه البلدان. وفي حين أن هذا التقرير يركز على القضايا الطويلة الأجل، فهو يوفر أيضا لمحة عامة موجزة عن التطورات الأخيرة على صعيد الاقتصاد الكلي.

ثانيا – التطورات على صعيد الاقتصاد الكلي في الفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٣

٤ – الاتجاهات العامة. أدى الانتعاش العالمي، الذي بدأ في النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، إلى مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال على التحسن عموما. ففي عام ٢٠٠٣،

تسارع مجمل النمو للناتج المحلي الإجمالي لهذه الاقتصادات ليصل إلى ٥,٧ في المائة، فيسبق سرعة نمو الاقتصاد العالمي بـ ٣ نقاط مئوية (انظر الجدول ١)[٢]. وعزيت مرونة هذه البلدان، بالنسبة للبطء العالمي في عام ٢٠٠٢ وبداية عام ٢٠٠٣، إلى حد بعيد إلى النمو السريع في الطلب المحلي. وفضلا عن ذلك، أدى استمرار تقدمها في مجالي إعادة تشكيل الهياكل والإصلاح المؤسسي (انظر الفرع سادسا) إلى رفع قوتها التنافسية وتعزيز ثقة المستهلكين ورجال الأعمال[٣].

٥ - وفي الوقت الذي واصلت فيه اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية توسعها، انتقلت الدينامية ضمن هذه المجموعة من أوروبا الوسطى إلى جنوب شرق أوروبا، وعزي ذلك إلى حد بعيد إلى ضعف أداء الصادرات وركود الاستثمار في معظم بلدان أوروبا الوسطى في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. ولم يؤد الاستهلاك المحلي، الذي شجعته سياسة مالية توسعية، إلا إلى تعزيز جزئي للنمو في تلك البلدان. وقد سجل جنوب شرق أوروبا نموا اقتصاديا قويا، تجلت فيه النتائج الأولى للإصلاحات الاقتصادية التي تم الاضطلاع بها من قبل. وكان الازدهار في اقتصادات دول بحر البلطيق نتيجة لعدة سنوات من الإصلاحات المطردة، أدت إلى إعادة تشكيل لقطاعاتها في مجال العقارات ومصارفها، جنبا إلى جنب مع اتباع سياسات حكيمة في مجال الاقتصاد الكلي. لذلك، فعلى الرغم من عدم ثبات الانتعاش في أوروبا الغربية في عام ٢٠٠٣، توسع الناتج في دول بحر البلطيق. ودعم هذا النمو وجود طلب محلي قوي، فتحول ذلك إلى إحداث الوظائف، وتحصلت خبرة فريدة فيما بين الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

٦ - استمر في عام ٢٠٠٣ الانتعاش القوي في اقتصادات منطقة رابطة الدول المستقلة، بعد حصول تباطؤ في عام ٢٠٠٢. وازداد وسطي الناتج الإقليمي بنسبة ٧,٦ في المائة في عام ٢٠٠٣، ودعم ذلك ارتفاع الأسعار بالنسبة للطاقة والسلع، وثبات الطلب المحلي. ورغم أن ذلك يعكس إلى حد بعيد النهضة القوية لاقتصاد الاتحاد الروسي، لقي نمو الناتج الإقليمي مزيدا من الدعم مع حدوث طفرة مفاجئة في اقتصادات كبيرة أخرى في هذه المنطقة الفرعية، خصوصا أوكرانيا وكازاخستان.

الجدول ١

مؤشرات الاقتصاد الكلي بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ٢٠٠٢-٢٠٠٤

	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			تضخم أسعار المستهلكين (متوسط تغير النسبة المئوية السنوية)			معدل البطالة (نسبة مئوية)		
	٢٠٠٢	٢٠٠٣[أ]	٢٠٠٤[ب]	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤[أ]	٢٠٠٢	٢٠٠٣[أ]	٢٠٠٤[ب]
البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية	٤,٠	٥,٧	٥,٨	٩,٣	٧,٣	٦,٩			
دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول بحر البلطيق	٢,٨	٣,٨	٤,٣	٤,٦	٣,٠	٤,٠			
دول أوروبا الوسطى والشرقية	٢,٧	٣,٦	٤,١	٤,٧	٣,١	٤,١			
ألبانيا	٤,٧	٦,٠	٦,٠	٥,٥	٣,٠	٢,٤	١٥,٨	١٤,٠	١٥,٠
بلغاريا	٤,٩	٤,٣	٤,٣	٥,٨	٢,٣	٥,٠	١٦,٣	١٤,٣	١٢,٨
البوسنة والهرسك	٥,٥	٣,٢	٤,٠	٠,٩	٠,٢	٠,٥	٤٢,٧	٤٢,٠	٤٢,٠
بولندا	١,٤	٣,٧	٤,٦	١,٩	٠,٨	٢,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	١٩,٦
الجمهورية التشيكية	٢,٠	٢,٩	٣,٦	١,٨	٠,١	٣,٢	٩,٨	٩,٣	١٠,٩
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠,٩	٣,٠	٣,٦	٢,٣	١,٢	٢,٥	٤٥,٣	٤٥,٣	٤٣,٠
رومانيا	٥,٠	٤,٩	٤,٨	٢٢,٥	١٥,٠	١٢,٠	٨,٤	٧,٢	٨,٠
سلوفاكيا	٤,٤	٤,٢	٤,٣	٣,٣	٨,٦	٧,٨	١٧,٨	١٥,٦	١٥,٢
سلوفينيا	٣,٤	٢,٣	٣,٠	٧,٥	٥,٦	٣,٥	١١,٦	١١,٦	١٠,٨
صربيا والجبل الأسود	٣,٨	٢,٠	٣,٠	١٩,٢	٩,٦	٨,٠	٢٥,٠	٢٨,٠	٢٨,٠
كرواتيا	٥,٢	٤,٣	٤,٠	٤,٧	١,٥	٢,٥	٢١,٣	١٩,٥	١٩,٠
هنغاريا	٣,٥	٢,٩	٣,٢	٥,٣	٤,٧	٧,٠	٨,٠	٨,٤	٨,٢
دول بحر البلطيق	٦,٣	٧,٥	٦,٥	١,٦	٠,٧	٢,٢			
إستونيا	٦,٠	٤,٧	٥,٢	٣,٥	١,٣	٢,٧	٦,٨	٦,١	٥,٧
لاتفيا	٦,١	٧,٤	٦,٨	١,٩	٢,٩	٢,٩	٨,٥	٨,٠	٧,٢
ليتوانيا	٦,٨	٩,٠	٧,٠	٠,٣	-١,٢	١,٤	١٠,٩	٩,٢	٨,٥
رابطة الدول المستقلة	٥,١	٧,٦	٧,٢	١٤,١	١١,٧	٩,٨			
الاتحاد الروسي	٤,٧	٧,٣	٧,٠	١٥,١	١٢,٠	١٠,٠	٨,٨	٨,١	٨,٠
أذربيجان	١٠,٦	١١,٢	٩,٥	٢,٨	٢,٢	٣,٥	١,٣	١,٤	١,٣
أرمينيا	١٢,٩	١٣,٩	٨,٠	١,٠	٤,٧	٣,٥	٩,١	٩,٨	٩,٥
أوزبكستان	٤,٢	٤,٤	٦,٠	٢٤,٢	٢٢,٠	١٩,٠	(ج)	(ج)	(ج)
أوكرانيا	٥,٢	٩,٤	٨,٥	٠,٨	٥,٢	٣,٥	٣,٨	٣,٦	٣,٥
بيلاروس	٥,٠	٦,٨	٦,٥	٤٢,٨	٢٨,٥	٢٥,٠	٣,٠	٣,١	٣,٥

	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			تضخم أسعار المستهلكين (متوسط تغير النسبة المئوية السنوية)			معدل البطالة (نسبة مئوية)		
	٢٠٠٢	٢٠٠٣[أ]	٢٠٠٤[ب]	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤[أ]	٢٠٠٢	٢٠٠٣[أ]	٢٠٠٤[ب]
تركمانستان	٩,٠	٩,٠	٨,٠	١٥,٠	١١,٠	١٢,٠	(ج)	(ج)	(ج)
جمهورية مولدوفا	٧,٨	٦,٣	٥,٥	٥,٣	١١,٧	٨,٠	١,٥	١,٢	١,١
جورجيا	٥,٥	٨,٦	٥,٠	٥,٧	٤,٨	٥,٠	(ج)	(ج)	(ج)
طاجيكستان	٩,٥	١٠,٢	٨,٠	١٢,٢	١٧,١	١٥,٠	٢,٧	٢,٤	٢,٣
قيرغيزستان	-٠,٥	٦,٧	٥,٠	٢,١	٣,١	٤,٠	٣,١	٣,٠	٢,٨
كازاخستان	٩,٨	٩,٢	٨,٥	٦,٠	٦,٤	٦,٥	٢,٦	١,٨	١,٥

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استنادا إلى بيانات اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(أ) تقدير جزئي.

(ب) تنبؤ.

(ج) لا توجد بيانات.

٧ - تحقيق الاستقرار والسياسة العامة فيما يتصل بالاقتصاد الكلي. أدت سياسات الاقتصاد الكلي الحكيمة إلى مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على العمل في بيئة تتسم بانخفاض التضخم، فوفر ذلك أساسا لمزيد من الاندماج مع الاقتصادات السوقية الأخرى. ورغم استمرار تحرير الأسعار والتعديلات النسبية للأسعار، انخفضت معدلات التضخم إلى حد بعيد وما زالت تنخفض في كثير من البلدان. وتم تلطيف السياسة النقدية عموما في أوروبا الوسطى. وكان الهدف من ذلك تشجيع الصادرات بإضعاف سعر الصرف، الذي كان قد ارتفع نتيجة لحدوث تدفقات ضخمة في رأس المال المضارب. وأسهمت سياسة الاقتصاد الكلي في اقتصادات منطقة رابطة الدول المستقلة في إحداث تخفيض كبير في التضخم في السنوات القليلة الماضية، رغم أنه ما زال في مستوى أعلى منه في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي كثير من بلدان المنطقة، تمخض الضعف المستمر في دولار الولايات المتحدة عن انخفاض فعلي في قيمة العملة، باستثناء الاتحاد الروسي. وتم إلى حد بعيد تحقيق الاستقرار في تقلب سعر الصرف في البلدان المصدرة للنفط من خلال صناديق تثبيت النقد في الاتحاد الروسي وأذربيجان وكازاخستان.

٨ - وأدت السياسات المالية إلى تحسن ملحوظ في التمويل العام في المنطقة، لكن النتائج تتفاوت حسب البلد. فالموازين المالية في أوروبا الوسطى ظلت على الغالب في حالة عجز، رغم أنه تم الإعراب مرارا عن النية في تخفيضه. والسبب يكمن في الطبيعة الهيكلية لحالات

العجز، واللجوء إلى الإنفاق المالي للتعويض عن ضعف الأداء في مجال الصادرات، وكذلك الإنفاق قبل الانتخابات في أوروبا الوسطى في عام ٢٠٠٢. وعقب توسيع الاتحاد الأوروبي، اعتمد أعضاء الاتحاد الجدد استراتيجيات للتوحيد المالي التدريجي استعدادا لاعتماد عملة واحدة وكانت الحالة المالية أفضل بكثير في بعض بلدان جنوب شرق أوروبا، حيث تم تنسيق السياسة المالية مع صندوق النقد الدولي وتحديدها وفقا لشروط قروض صندوق النقد الدولي الاحتياطية. وفي كثير من البلدان الخلف ليوغوسلافيا السابقة، ظل قطاع غير رسمي كبير بمثابة مشكلة تؤثر على الريع الضريبي بصورة خاصة. وكان هناك اتجاه عام نحو التوحيد المالي في اقتصادات منطقة رابطة الدول المستقلة. ووفر ذلك، إلى جانب الارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مجالا للمناورة من أجل دعم النمو الاقتصادي في عام ٢٠٠٣. وعزيت بعض الاستثناءات إلى تراكم الديون الخارجية، كما في جورجيا، أو إلى تزايد الإنفاق العام، كما في أرمينيا وطاجيكستان.

٩ - وتظل الحسابات الجارية في المنطقة في حالة عجز. فالاعتماد الشديد على التحويلات، وتباطؤ المعونة الرسمية المقدمة إلى بعض البلدان في جنوب شرق أوروبا، والاتكال الشديد على الموارد الطبيعية في معظم منطقة رابطة الدول المستقلة زاد في ضعف هذه الاقتصادات أمام الصدمات الخارجية.

١٠ - وفي حين أن سياسات تحقيق الاستقرار الأخيرة ونتائجها في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أديا إلى تحسين التوقعات بأن تتحقق بيئة تتسم بانخفاض التضخم، ظلت البطالة مصدر قلق بالنسبة لكثير من البلدان في المنطقة، ويرجع ذلك جزئيا إلى تنامي إنتاجية العمل في القطاع الصناعي وانخفاض قابلية التنقل (انظر الجدول ١). فالبطالة ما زالت إلى حد بعيد بنيوية في كثير من هذه البلدان وبالتالي لم تتأثر كثيرا بازدياد النواتج.

ثالثا - دور الاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

١١ - تزايد باستمرار دور الاتحاد الأوروبي في مجال دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي طيلة العقد الماضي لسببين هما عملية توسيع الاتحاد الأوروبي، التي شملت معظم أوروبا الوسطى والشرقية ودول بحر البلطيق، ومشاركة الاتحاد الأوروبي الناشطة في شؤون المنطقة ككل. فالأمل في عضوية الاتحاد الأوروبي، التي تفضي إلى إعمال ما اكتسبه الاتحاد الأوروبي من خبرة، كان حافزا أكثر قوة لإدخال إصلاحات متوجهة نحو السوق وتحرير التجارة والتدفقات الرأسمالية من العضوية في مؤسسات دولية أخرى، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية.

١٢ - وقد جرى أحدث توسيع للاتحاد الأوروبي في ١ أيار/مايو ٢٠٠٤، عندما انضم إلى الاتحاد ١٠ أعضاء جدد، من بينهم ٨ أعضاء من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا). وكان ذلك يعني بالنسبة للأعضاء الجدد إزالة العوائق التجارية المتبقية مع الاتحاد الأوروبي والمشاركة في السياسة التجارية العامة للاتحاد. أما أثر تحرير التجارة الكامل مع الاتحاد الأوروبي - ١٥ على الأعضاء الجدد. فعلى الرغم من فائدته على المدى الطويل، فإنه سيتفاوت في المدى القصير، حسب فرادى الاقتصادات والصناعات. وحدوث نتائج متفاوتة محتمل الوقوع على وجه الخصوص في القطاع الزراعي: ففي حين ستواجه بعض الاقتصادات صعوبات من جراء ازدياد المنافسة في أسواقها المحلية، فإن اقتصادات أخرى ستزيد من صادراتها الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي - ١٥ من جراء التجارة دون رسوم جمركية ودون حصص. وفي هذه الأثناء يحصل أيضا توحيد للأسواق الرأسمالية للأعضاء الجدد مع أسواق الاتحاد.

١٣ - إن التكامل الأوروبي يتجه الآن نحو مرحلته التالية - الدمج النقدي - بينما يُتوقع من أعضاء الاتحاد الجدد أن ينضموا إلى منطقة العملة الواحدة. وقد انضمت إستونيا وسلوفينيا وليتوانيا بالفعل إلى الآلية الأوروبية لأسعار الصرف ERM-II، وتهدف هذه البلدان إلى اعتماد اليورو في مدة سنتين. وبعد توسيع منطقة اليورو وما يتبع ذلك من انخفاض في مخاطر أسعار الصرف وأسعار الفائدة، يُتوقع أن تتعزز تدفقات التجارة والاستثمار ضمن المنطقة إلى درجة أكبر.

١٤ - غير أن المضي في الاندماج النقدي يشكل خطرا بالنسبة للأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي. ورغم وجود درجة عالية من التزامن في الأعمال التجارية بين البلدان الداخلة في الاتحاد حديثا والاتحاد الأوروبي - ١٥، وكذلك وجود تجارة واسعة فيما بين الصناعات، ما زال توقيت الدخول إلى منطقة اليورو عصيبا. ففي السنوات المقبلة، قد يظل الأعضاء الجدد في حاجة إلى اتباع سياسات نقدية مستقلة. والتحدي الذي تواجهه البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد هو تجنب إقرار أسعار الصرف لديها على مستوى خاطئ، مما يفرض أعباء ثقيلة على اقتصاداتها. وتدعو الحاجة إلى إحراز درجة معينة من التقارب الحقيقي قبل اعتماد العملة الواحدة. وينبغي أن تستوفي هذه البلدان عددا من معايير الأداء على صعيد الاقتصاد الكلي قبل أن تنضم إلى منطقة العملة الواحدة. ومن بينها بلدان حققت هبوط التضخم وتخفيض العجز المالي إلى أقل من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإن التحدي أمام هذه البلدان هو أن تتبع سياسات تُوازن بين هذه المعايير وسياسات متوجهة نحو النمو وتخفض من الآثار السلبية التي تقع على أشد فئات السكان تعرضا للخطر.

١٥ - إن البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي لن تكون بعد الآن مؤهلة رسميا لتلقي المساعدة من الاتحاد الأوروبي من خلال البرامج السابقة للانضمام[٤]، كبرنامج تقديم المساعدة إلى بولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد (الذي أوجد في الأصل لمساعدة بولندا وهنغاريا) وكان مصمما لمساعدة البلدان الراغبة من أوروبا الوسطى والشرقية على إعادة تشكيل اقتصادها استعدادا لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي)[٥] ، وصك السياسات الهيكلية لمرحلة ما قبل الانضمام، والبرنامج الخاص للانضمام بالنسبة للزراعة والتنمية الريفية. وبدلا من ذلك ستستفيد من معونة الاتحاد الأوروبي الإقليمية، وكذلك من الصناديق الهيكلية وصناديق التماسك. غير أن التمويل من خلال هذه البرامج السابقة للانضمام سيستمر حتى عام ٢٠٠٦، على النحو المودع في ميزانية الاتحاد الأوروبي. وستظل بلغاريا ورومانيا، المتقدمتين على نحو خاص في مفاوضاتهما والمتوقع أن تنضما إلى الاتحاد في عام ٢٠٠٧، تستفيدان من برنامج تقديم المساعدة إلى بولندا وهنغاريا، وصك السياسات الهيكلية لمرحلة ما قبل الانضمام، والبرنامج الخاص للانضمام بالنسبة للزراعة والتنمية الريفية، وكذلك من المنح والقروض من المؤسسات المالية الدولية التي يشارك الاتحاد الأوروبي في تمويلها. وقد خصص الاتحاد الأوروبي ٤,٥ من بلايين اليورو كمعونة سابقة للانضمام تقدم إلى بلغاريا ورومانيا في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦.

١٦ - كذلك فإن علاقات الاتحاد الأوروبي مع البلدان الأخرى في جنوب شرق أوروبا تغيرت في السنوات القليلة الماضية عقب اعتماد ميثاق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا وعملية اتفاق الاستقرار والانضمام بالنسبة لجنوب شرق أوروبا في عام ١٩٩٩. وخلال اجتماع المجلس الأوروبي في ثيسالونيكي، باليونان، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، أعطيت بلدان هذه المنطقة الفرعية - وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا - أمل الانضمام في نهاية المطاف إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٤ أبدت اللجنة الأوروبية استجابة إيجابية لطلب كرواتيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومنحتها مركز البلد المرشح، ومن المتوقع بدء المفاوضات قريبا. وهناك طلب مماثل من جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قيد النظر. ويفترض أن يكون هذا الأمل حافزا للإصلاح السياسي والاقتصادي. وفضلا عن المعايير السياسية والاقتصادية والمؤسسية اللازمة للانضمام إلى الاتحاد، ينبغي لهذه البلدان أيضا أن تفي بمعايير خاصة بعملية الاستقرار والانضمام (كالتعاون مع المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، واحترام حقوق الأقليات، وعودة اللاجئين، وما إلى ذلك). واقترحت اللجنة الأوروبية إدخال عدد من الصكوك، كالشراكات الأوروبية، في عملية الاستقرار والانضمام.

واستنادا إلى التقارير السنوية للجنة الأوروبية، ستحدد هذه الشراكات أهدافا قصيرة الأجل وأهدافا متوسطة الأجل لكل بلد، وتنقل تركيزها تدريجيا إلى تنفيذ مكتسبات الاتحاد الأوروبي. كما ستكون هذه الشراكات بمثابة أساس لتوزيع المساعدة على هذه البلدان من خلال برنامج الجماعة لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار في البلقان. ويتوخى الاتحاد الأوروبي توفير ما يصل إلى ٤,٥ من بلايين اليورو لألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ من خلال برنامج الجماعة لتقديم المساعدة من أجل التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار في البلقان، مع كون هذه المساعدة مشروطة بتقدم هذه البلدان وتعاونها. وتتركز هذه المساعدة على إعادة التعمير عقب الصراع، وتحسين الهياكل الأساسية ومرافق الطاقة، وبناء المؤسسات، وتحقيق التكامل الإقليمي. وفضلا عن ذلك، تدعم المساعدة المالية للاقتصاد الكلي الحاجات الاستثنائية لميزان المدفوعات وتدعم الإصلاحات الهيكلية التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي. ويهدف الاتحاد الأوروبي لدى المساعدة على تطوير بيئة تجارية إلى إعطاء زخم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز النظم المالية لهذه البلدان. والمساعدة في مجال إعادة بناء الهياكل الأساسية والطاقة تهدف أيضا إلى إيجاد شبكة نقل شاملة لأوروبا. وعلى الرغم من أن بلدان جنوب شرق أوروبا هي، نتيجة لهذه السياسات التي يتبعها الاتحاد الأوروبي، أقرب الآن إلى الاتحاد الأوروبي، لم يتم بعد تقديم خريطة طريق لانضمامها. ولإعادة بناء المنطقة، بما في ذلك هياكلها الأساسية في مجالي الطاقة والنقل، يحتمل أن تدعو الحاجة إلى بذل جهد أكبر من جانب الاتحاد الأوروبي.

١٧ - يهدف الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد سوق واحدة قوية وموسعة في المنطقة، لتنشأ بذلك بالتدريج منطقة للتجارة الحرة مع البلدان المجاورة. وفي حين أن الاتحاد الأوروبي قدم أفضليات تجارية غير متناسقة إلى بلدان جنوب شرق أوروبا، فإن إمكانات هذه الأفضليات لم تستغل على نحو كامل بعد. ويكمن السبب في ضعف القدرة الإنتاجية في هذه المنطقة الفرعية ومحدودية القاعدة التصديرية لديها، نظرا لأن إعادة التعمير فيما بعد الصراع لم تستكمل بعد. كما توجد صعوبات في مجال التقيد بمعايير الاتحاد الأوروبي. وقد منحت كافة البلدان المشتركة في عملية توطيد الاستقرار والارتباط حق الوصول إلى سوق الاتحاد دون رسوم جمركية أو حصص بالنسبة لمعظم منتجاتها. ويدخل حوالي ٨٠ في المائة من صادرات ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي بإعفاء جمركي.

١٨ - وفي الوقت ذاته، أصبح الاتحاد الأوروبي مهتما بصورة متزايدة ببلدان المنطقة التي لا تفكر حاليا بأن تكون عضوة في الاتحاد، ومنها عدد من البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة

انتقالية (الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وبلدان القوقاز)، واعتمد استراتيجية لـ ''الجيران الجدد''. وقد قدمت سياسة الجوار الأوروبية الجديدة التي اقترحت في عام ٢٠٠٣ في ورقة استراتيجية في أيار/مايو ٢٠٠٤. ومع اشتراط عدد من العوامل السياسية والاقتصادية واعتماد مبادئ اقتصاد السوق، سيقدم الاتحاد الأوروبي أملا طويل الأجل بالتجارة الحرة، وتحركات رأس المال والعمل، ويتوخى خطط عمل إفرادية لهذه البلدان. وفي الوقت الحاضر، يعتزم الاتحاد الأوروبي توفير المساعدة في تنفيذ هذه الاستراتيجية بصورة رئيسية من خلال البرامج القائمة والعمل بالصكوك المتعلقة بجوار أوروبا اعتبارا من عام ٢٠٠٧. وإذا ما نفذت هذه الاستراتيجية الجديدة الخاصة بالجوار، سيكون لها أثر عميق في جميع البلدان المستهدفة. والاتفاق التجاري بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي، الذي تم التوقيع عليه في أيار/مايو ٢٠٠٤، بشأن سرعة التعديل في التعريفات في قطاع الطاقة وبشأن التعريفات التجارية بين الطرفين، هو خطوة نحو مزيد من الاندماج. وفضلا عن ذلك، فهذا الاتفاق يشتمل على دعم الاتحاد الأوروبي لانضمام الاتحاد الروسي إلى منظمة التجارة العالمية.

رابعا – الدمج من خلال التجارة

١٩ – لقد تحقق تقدم كبير في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وبينما تزيد الإصلاحات من تغيير الأسواق المحلية لهذه البلدان وتحسين مؤسساتها، فإن قدراتها التجارية تنمو وتنحو تجارتها نحو التنويع، جغرافيا ومن حيث المنتجات على حد سواء. والنظم التجارية، التي ما زالت تتطور على مدى أكثر من عقد من الزمان، تتفاوت حسب البلد، لكن هناك اتجاها عاما نحو موقف أكثر حرية، وهذا ما دفع إلى مزيد من الاندماج[٦].

٢٠ – كذلك حصل تقدم في اندماج هذه البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف عن طريق العضوية في منظمة التجارة العالمية. فقد أصبحت أرمينيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عضوين في منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٣، فازداد مجموع عدد البلدان ذات الاقتصاد الذي يمر بمرحلة انتقالية ليصل إلى ١٧ بلدا هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية من أصل ٢٧ بلدا (الجدول ٢). والمفاوضات مع الاتحاد الروسي وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود وكازاخستان تبشر بتقدم فيما يتعلق بحصولها في نهاية المطاف على العضوية في منظمة التجارة العالمية.

الجدول ٢

حالة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إزاء منظمة التجارة العالمية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات)، نيسان/أبريل ٢٠٠٤

	غات/منظمة التجارة العالمية تاريخ الانضمام
أوروبا الشرقية	
استونيا	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
ألبانيا	أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠
بلغاريا	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦
البوسنة والهرسك	قيد التفاوض
بولندا	تموز/يوليه ١٩٩٥
الجمهورية التشيكية	كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	نيسان/أبريل ٢٠٠٣
رومانيا	كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
سلوفاكيا	كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
سلوفينيا	تموز/يوليه ١٩٩٥
صربيا والجبل الأسود	قيد التفاوض
كرواتيا	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠
لاتفيا	شباط/فبراير ١٩٩٩
ليتوانيا	أيار/مايو ٢٠٠١
هنغاريا	كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
رابطة الدول المستقلة	
الاتحاد الروسي	قيد التفاوض
أذربيجان	قيد التفاوض
أرمينيا	شباط/فبراير ٢٠٠٣
أوزبكستان	قيد التفاوض
أوكرانيا	قيد التفاوض
بيلاروس	قيد التفاوض
تركمانستان	لا تتفاوض
جمهورية مولدوفا	تموز/يوليه ٢٠٠١

	غات/منظمة التجارة العالمية تاريخ الانضمام
جورجيا	حزيران/يونيه ٢٠٠٠
طاجيكستان	قيد التفاوض
قيرغيزستان	كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
كازاخستان	قيد التفاوض

المصدر: منظمة التجارة العالمية (انظر http://www.wto.org/english/thewtoe/whatis/eltif/org6.e.etm).

٢١ - إن إقامة نظام تبادل حر ونظام سعر صرف أجنبي كانت مفيدة في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي وروج لها الاتحاد الأوروبي بقوة (انظر الفرع ثالثا). ولدى البلدان في منطقة جنوب شرق أوروبا سياسات تجارية حرة نسبيا، لكن ضعف المؤسسات والافتقار إلى الحكم القوي يشكلان في الغالب عقبة في وجه التجارة. وقد أزيلت معظم القيود التجارية في رابطة الدول المستقلة، ويوجد اتجاه نحو مزيد من التحرير. وتتبع بلدان رابطة الدول المستقلة، باستثناء أوزبكستان، نظم تجارة منفتحة نسبيا، وتحظى ست منها، وهي أذربيجان وأرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان، بتقدير يتراوح بين ١ و ٢ في المقياس ذي النقاط العشر لمؤشر صندوق النقد الدولي بشأن وضع القيود على التجارة[٧].

٢٢ - وبينما تواصل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تحرير نظامي سعر الصرف والتجارة لديها، يتزايد انفتاحها على الاقتصاد العالمي. وفي البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، حصل تحسن في الانفتاح، يقاس بمعدل الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي[٨]، وأصبحت هذه البلدان أكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي من باقي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (انظر الشكل الأول). وهناك جانب إيجابي آخر لاندماج هذه البلدان في الأسواق العالمية هو أن الاندماج التجاري حصل في نفس الوقت تقريبا مع الاندماج المالي (على الأخص، زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر)، فعزز بذلك انتقالها (انظر الفرع خامسا). وقد لوحظ اتجاه مماثل نحو التحرير في اقتصادات جنوب شرق أوروبا وكرواتيا، وإن يكن من مستوى منخفض وبسرعة أبطأ بعد عام ١٩٩٩.

الشكل الأول: **التجارة الخارجية[أ] بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية حسب المجموعة الفرعية، ١٩٩٥-٢٠٠٣** (نسبة مئوية)

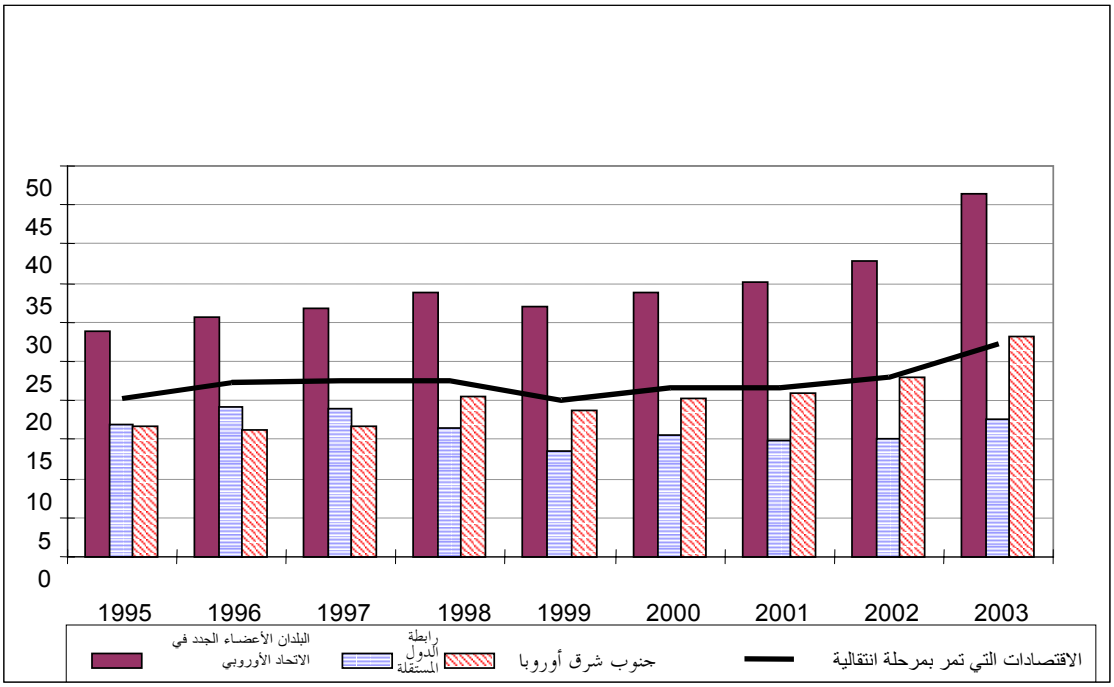

المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (واشنطن العاصمة) وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات WorldEconomic Outlook.

(أ) مجموع الصادرات والواردات.

٢٣ - إن انفتاح الاقتصادات في منطقة رابطة الدول المستقلة اتبع طريقا متفاوتا. فنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالتقدير الوسطي لهذه الفئة، ازداد في مستهل الإصلاح، لكنه تباطأ بعد عام ١٩٩٦ وانحدر بشدة خلال أزمة شهر آب/أغسطس لعام ١٩٩٨ في الاتحاد الروسي. ثم حصل تقدم آخر، رغم أنه بطيء، في السنتين الماضيتين عززه النهوض القوي لاقتصاد الاتحاد الروسي والاقتصادات الكبيرة الأخرى في رابطة الدول المستقلة، أي أوكرانيا وكازاخستان. وإن كون مستوى الانفتاح لدى هذه البلدان أقل بكثير منه في باقي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يفسر إلى حد بعيد بموقفها الجغرافي، وضعف هياكلها الأساسية المادية ومؤسساتها، واختلاف عوائق التجارة، ومشاكل الحكم في مجالي الجمارك والنقل، والتوترات السياسية فيما بين بلدان المنطقة، والقيود على الوصول إلى الأسواق. كذلك فإن حالات التأخر وإصلاحات السوق غير المستكملة تؤثر سلبيا على القدرات التجارية هناك.

٢٤ - استمرت إعادة توجيه تجارة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الاقتصادات المتقدمة النمو، وتصدرتها البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي (انظر الجدول ٣). وبالنسبة لهذه الفئة الفرعية، ما زالت القدرة على التنافس تتحسن والقدرة في قطاعات التصدير تتوسع، وكان يدعمها في الآونة الأخيرة الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن النمو الاقتصادي - سواء في الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي وفي بلدان جنوب شرق أوروبا التي تطمح إلى الحصول على العضوية - يصبح بالتدريج معتمدا على التطورات في الاتحاد الأوروبي - ١٥. والجزء الأعظم من صادراتها يذهب إلى الاتحاد الأوروبي. وحصل بعض التنويع في التجارة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، نظرا للتباطؤ في اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي، ولأن الصادرات إلى البلدان النامية من أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا نمت بقوة أكبر من الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي.

٢٥ - واستنادا إلى النمو الاقتصادي القوي، ازدادت التجارة في كافة بلدان رابطة الدول المستقلة في عام ٢٠٠٣، فعززت نمط التجارة حيث يبلغ حجم التجارة مع البلدان من غير رابطة الدول المستقلة ثلاثة أمثال التجارة فيما بين دول المنطقة. والنمو التجاري الذي حدث مؤخرا وكان أسرع بقليل منه داخل المنطقة يعكس النمو المتواصل في اقتصاد الاتحاد الروسي، كما يعكس الارتفاع الحقيقي للروبل مقابل العملات الأخرى في رابطة الدول المستقلة. وزيادة الطلب في الاتحاد الروسي على الواردات من باقي البلدان في رابطة الدول المستقلة، التي فاقت ٢٨ في المائة من حيث القيمة في عام ٢٠٠٣، عززت أداء الصادرات في كثير من بلدان المنطقة (الجدول ٣). أما صادرات الاتحاد الروسي القوية ضمن المنطقة في عام ٢٠٠٣ فقد فاقتها زيادة الصادرات إلى البلدان النامية، وهو ما أصبح غاية هامة للمبيعات.

الجدول ٣

التجارة الخارجية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية حسب الاتجاه، ٢٠٠١-٢٠٠٣

(القيمة ببلايين الدولارات، معدل النمو بوصفه نسبة مئوية)

	الصادرات					الواردات				
	القيمة			معدل النمو[أ]		القيمة			معدل النمو[أ]	
البلد أو مجموعة البلدان	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣
دول بحر البلطيق، منها وإليها:										
العالم	٩,٩	١١,٢	١٤,٦	١٣,٥	٣٠,٠	١٤,٢	١٦,٦	٢١,٥	١٧,٢	٢٩,٥
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٣,١	٣,٣	٤,٣	٨,٥	٢٧,٧	٤,٨	٥,٤	٧,٤	١٢,٦	٣٦,٧
رابطة الدول المستقلة	١,٣	١,٥	١,٨	١٥,٢	٢٠,٦	٢,٩	٣,٠	٤,٢	٦,٧	٣٧,٧
دول بحر البلطيق	١,٣	١,٤	١,٩	٨,٣	٣٣,٠	٠,٩	١,١	١,٥	٢٦,٠	٣٤,٠
أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا	٠,٥	٠,٤	٠,٦	-٩,٢	٣٣,٩	١,٠	١,٢	١,٧	١٧,١	٣٦,٦
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	٦,٤	٧,٣	٩,٨	١٤,٧	٣٣,٨	٨,١	٩,٧	١٢,٢	١٨,٩	٢٦,٣
الاتحاد الأوروبي	٥,٧	٦,٤	٧,٩	١١,٧	٢٣,٦	٧,١	٨,٤	١٠,٥	١٨,٤	٢٥,٦
البلدان النامية	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٢٩,٩	-٢,٨	١,٢	١,٥	١,٩	٢٤,٢	٢٣,٩
أوروبا الوسطى، منها وإليها:										
العالم	١٢١,٩	١٣٨,٦	١٧٩,٥	١٣,٧	٢٩,٥	١٤٥,٣	١٦١,٠	٢٠٣,٣	١٠,٨	٢٦,٢
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٢٥,٤	٢٨,٩	٣٨,٢	١٤,٠	٣١,٨	٢٩,٩	٣٢,١	٤١,٣	٧,٣	٢٨,٥
رابطة الدول المستقلة	٥,٤	٥,٩	٧,٧	٩,٧	٢٩,٧	١٣,٥	١٣,٩	١٧,٢	٣,١	٢٣,٣
دول بحر البلطيق	١,٣	١,٦	٢,٢	٢٠,٩	٣٨,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٦	-١٠,٧	٥١,٨
أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا	١٨,٧	٢١,٥	٢٨,٣	١٤,٨	٣١,٩	١٦,٠	١٧,٨	٢٣,٦	١١,٣	٣٢,١
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	٩١,٣	١٠٣,٥	١٣٣,٨	١٣,٤	٢٩,٢	١٠٠,٢	١٠٩,٣	١٣٥,٩	٩,١	٢٤,٤
الاتحاد الأوروبي	٨٤,٠	٩٥,٢	١٢٢,٩	١٣,٣	٢٩,١	٨٧,٠	٩٥,٥	١١٩,٠	٩,٧	٢٤,٧
البلدان النامية	٥,٣	٦,٢	٧,٥	١٧,٠	٢١,٩	١٥,١	١٩,٦	٢٦,١	٢٩,٥	٣٣,١
جنوب شرق أوروبا، منه وإليه:										

البلد أو مجموعة البلدان	الصادرات					الواردات				
	القيمة			معدل النمو[أ]		القيمة			معدل النمو[أ]	
	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣
العالم	٢٥,٤	٢٨,٩	٣٦,٦	١٣,٦	٢٦,٦	٤٢,٧	٤٩,٠	٦٣,٩	١٤,٨	٣٠,٥
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٥,٣	٥,٧	٧,٣	٨,٣	٢٨,٣	١٢,٢	١٣,٤	١٧,١	١٠,٥	٢٧,٢
رابطة الدول المستقلة	٠,٨	٠,٧	٠,٨	-١١,٧	١٢,٢	٥,٤	٥,٥	٦,٧	٢,٢	٢٢,٦
دول بحر البلطيق	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤	٤١,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٦,٨	١٠٥,٥
أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا	٤,٤	٤,٩	٦,٥	١٢,٠	٣٠,٦	٦,٨	٧,٩	١٠,٣	١٧,١	٣٠,٢
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	١٧,٠	١٩,٢	٢٤,٣	١٣,٥	٢٦,٣	٢٥,٤	٢٩,٠	٣٧,٧	١٣,٩	٣٠,١
الاتحاد الأوروبي	١٥,٠	١٧,١	٢٢,٢	١٣,٩	٢٩,٥	٢٢,٥	٢٥,٩	٣٣,٩	١٥,٢	٣١,١
البلدان النامية	٣,٢	٤,٠	٥,٠	٢٢,٩	٢٦,٠	٥,١	٦,٦	٩,٢	٢٩,٤	٣٩,٢
أوروبا الشرقية، منها وإليها:										
العالم	١٥٧,٣	١٧٨,٨	٢٣٠,٧	١٣,٧	٢٩,٠	٢٠٢,١	٢٢٦,٦	٢٨٨,٧	١٢,١	٢٧,٤
أوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة	٣٣,٧	٣٨,٠	٤٩,٧	١٢,٦	٣٠,٩	٤٦,٩	٥٠,٩	٦٥,٧	٨,٧	٢٩,٠
رابطة الدول المستقلة	٧,٥	٨,١	١٠,٢	٨,٣	٢٦,٥	٢١,٧	٢٢,٥	٢٨,١	٣,٤	٢٥,١
دول بحر البلطيق	٢,٧	٣,٠	٤,١	١٤,٤	٣٦,٠	١,٣	١,٥	٢,١	١٤,٧	٣٩,١
أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا	٢٣,٦	٢٦,٨	٣٥,٤	١٣,٨	٣١,٧	٢٣,٨	٢٧,٠	٣٥,٥	١٣,٢	٣١,٧
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	١١٤,٦	١٣٠,١	١٦٧,٨	١٣,٥	٢٩,١	١٣٣,٨	١٤٧,٩	١٨٥,٨	١٠,٦	٢٥,٦
الاتحاد الأوروبي	١٠٤,٨	١١٨,٧	١٥٢,٩	١٣,٣	٢٨,٨	١١٦,٦	١٢٩,٧	١٦٣,٥	١١,٣	٢٦,٠
البلدان النامية	٩,٠	١٠,٧	١٣,١	١٩,٨	٢٢,٠	٢١,٤	٢٧,٧	٣٧,١	٢٩,٢	٣٤,١
الاتحاد الروسي، منه وإليه:										
العالم	١٠٠,٠	١٠٦,٢	١٣٣,٥	٦,٢	٢٥,٧	٤١,٩	٤٦,٢	٥٧,٣	١٠,٢	٢٤,١
فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة	١٤,٦	١٥,٦	٢٠,٤	٦,٨	٣١,٠	١١,٢	١٠,٢	١٣,٢	-٨,٧	٢٨,٦
بلدان من غير رابطة الدول المستقلة	٨٥,٤	٩٠,٥	١١٣,٠	٦,١	٢٤,٨	٣٠,٧	٣٥,٩	٤٤,١	١٧,١	٢٢,٨
أوروبا الشرقية	١٦,٥	١٥,٩	١٩,٢	-٣,٧	٢٠,٩	٣,١	٣,٧	٤,٨	٢٠,٤	٢٩,٠
دول بحر البلطيق	٣,٨	٤,١	٤,٦	٦,٦	١٣,٨	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٢٩,٥	٢٧,٨

البلد أو مجموعة البلدان	الصادرات					الواردات				
	القيمة			معدل النمو[أ]		القيمة			معدل النمو[أ]	
	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠٣
أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا	١٢,٦	١١,٨	١٤,٦	-٦,٨	٢٣,٤	٢,٦	٣,٢	٤,١	١٩,٠	٢٩,٢
اقتصادات السوق المتقدمة النمو	٤٧,٠	٥٠,٤	٦٠,٢	٧,٢	١٩,٥	٢٠,٨	٢٣,٦	٢٨,٦	١٣,٥	٢١,٢
الاتحاد الأوروبي	٣٦,٧	٣٧,٦	٤٦,٩	٢,٣	٢٤,٩	١٥,٤	١٨,٣	٢٢,١	١٨,٤	٢٠,٨
البلدان النامية	٢١,٩	٢٤,٣	٣٣,٦	١٠,٩	٣٨,٣	٦,٨	٨,٦	١٠,٧	٢٦,٦	٢٤,٤
بلدان رابطة الدول المستقلة باستثناء الاتحاد الروسي، منها وإليها:										
العالم	٤٢,٨	٤٦,١	٥٨,٧	٥,٠	٢٧,٣	٤١,١	٤٣,٠	٥٦,٠	٣,٣	٣٠,٤
فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة	١٥,٥	١٤,٤	١٨,٢	-٦,٨	٢٥,٩	٢١,٩	٢٢,٦	٢٨,٣	٢,٨	٢٥,٥
بلدان من غير رابطة الدول المستقلة	٢٧,٣	٣١,٧	٤٠,٥	١١,٧	٢٧,٩	١٩,١	٢٠,٤	٢٧,٧	٣,٩	٣٥,٩

المصدر: الإحصاءات الوطنية والاتصالات المباشرة الآتية من مكاتب الإحصاء الوطنية إلى أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(أ) محسوبة على أساس القيمة معبرا عنها بالدولار.

٢٦ - إن عملية توطيد الاستقرار والارتباط في الاتحاد الأوروبي تشجع على إبرام اتفاقات ثنائية للتجارة الحرة في جنوب شرق أوروبا، وهذا يتمشى مع شرط منظمة التجارة العالمية، وحرية الحركة لرأس المال والعمل. وقد استكملت شبكة من اتفاقات التجارة الحرة في جنوب شرق أوروبا استجابة لذلك، لكنها لم تنفذ بالكامل بعد. وبقيت التجارة ضمن المنطقة دون طاقتها الكامنة في هذه المنطقة الفرعية، نظرا لوجود أنماط متماثلة للإنتاج، هي عموما مكثفة من حيث العمل.

٢٧ - كذلك حدث اهتمام متزايد بالتعاون الإقليمي والاتفاقات الإقليمية ضمن منطقة رابطة الدول المستقلة، وتشهد على ذلك مؤخرا مبادرة إنشاء حيز اقتصادي واحد فيما بين أربعة بلدان[٩]. والحيز الاقتصادي الواحد مفتوح لسائر بلدان المنطقة ويهدف إلى وضع أسس منطقة اقتصادية واسعة تتميز بحرية التنقل للبضائع والخدمات ورأس المال والعمل. وقد أحرز تقدم نحو إقامة اتحاد نقدي بين الاتحاد الروسي وبيلاروس، لكنه حصلت حالات تأخير في إلحاق عملة بيلاروس بالروبل الروسي كخطوة أولية. وتوجد بعض الترتيبات الإقليمية

الأخرى، كالجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، التي وقعت على عدة اتفاقات في عام ٢٠٠٣ تهدف إلى تشجيع الإعداد والتزامن لانضمام هذه البلدان إلى منظمة التجارة العالمية. غير أن هذه الترتيبات ما زالت أيضا في مرحلة مبكرة.

٢٨ - إن البلدان الصغيرة في رابطة الدول المستقلة تتلقى مقدارا محدودا من الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكنها أن تستفيد من إنشاء كتل تجارية إقليمية محررة لأن المستثمرين الأجانب تجتذبهم السوق الأكبر. وهذا له أهمية خاصة بالنسبة لتلك المناطق التي تكون فيها تكاليف النقل مرتفعة. وقد تواصلت مشاريع النقل والتيسير الإقليمية في مجال الطرق وشبكات النقل في القوقاز بدعم من البنك الدولي، وفي آسيا الوسطى بدعم من مصرف التنمية الآسيوي. وهذه المشاريع تكمل مشروع ممر النقل عبر أوروبا والقوقاز وآسيا، المصمم لبناء ممر للنقل بين القوقاز وآسيا الوسطى. وتعالج الصعوبات المتصلة بتوافر التمويل التجاري، وخصوصا للقطاع الخاص المستجد في تلك البلدان، من خلال برنامج تيسير التجارة التابع للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير: فقد قُدم الدعم للتجارة الخارجية في قيرغيزستان وأوزبكستان من خلال هذا البرنامج، ونتيجة لذلك ازدادت أحجام الائتمانات التجارية هناك زيادة ملحوظة. كذلك فإن إعادة تشكيل المشاريع، وإدخال التحسينات على حكم الشركات والقطاع المصرفي، ذو أهمية بالنسبة للبلدان في جنوب شرق أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة إذا كان لا بد لها من استعمال الأموال المخصصة لها على نحو فعال.

خامسا - الاستثمار الأجنبي المباشر

٢٩ - إن التدفقات الرأسمالية تلعب دورا هاما في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. فالصلة المتبادلة بين الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، ومهارات العمل، والممارسات التنظيمية أثرت على النمو في هذه البلدان وبدأت تغير نمط السلوك لدى الوكلاء الاقتصاديين في الوقت الذي تنفذ فيه الشركات الأجنبية إلى هذه الأسواق وتؤثر على الشركات المحلية. وقد توسع صافي التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من ٨,٩ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥,٦ من بلايين دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢ واستمر في الزيادة في عام ٢٠٠٣، ولكن بسرعة أكثر اعتدالا. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض المصرفي التجاري المصدرين الرئيسيين لصافي التدفقات الرأسمالية، الذي استعاد قوته باطراد بعد الأزمة الروسية التي حدثت في آب/أغسطس ١٩٩٨[١٠].

٣٠ - أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أنماطا متفاوتة من حيث التوزيع القطاعي: فما زال الاستثمار الأجنبي المباشر متركزا في القطاعات

ذات التوجه إلى التصدير في أوروبا الوسطى والشرقية ودول بحر البلطيق، في حين توجه هذا الاستثمار في منطقة رابطة الدول المستقلة نحو صادرات الموارد الطبيعية والحاجات المحلية، أو بدائل الواردات. وهذه الاتجاهات تعكس خصائص محددة للاقتصادات المتلقية، كالحجم، وهياكل الملكية، والجغرافيا، وتكاليف العمل، والهبات الطبيعية، والعوامل المؤسسية[11].

٣١ - وفي حين ظل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مرنا للتدفقات الرأسمالية بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، (انظر الشكل الثاني)، اتبعت أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر طريقا مختلفة في كافة المناطق الفرعية (انظر الجدول ٤). وقد تباطأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣ بسبب استكمال الخصخصة وارتفاع الأجور الحقيقية. وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة في الاستثمار المباشر المتجه إلى الخارج من البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي - هنغاريا، على وجه الخصوص، مما يعكس نضج قطاع الشركات في ذلك البلد. والآمال بمستقبل الاستثمار الأجنبي المباشر عقب توسيع الاتحاد الأوروبي تبشر بالخير. لكن ما إذا كانت هذه التدفقات ستأتي، سيتقرر، من بين عوامل أخرى بمستوى ضرائب الشركات، الذي يتوقع في نهاية المطاف أن يتم توحيده مع مستوى هذه الضرائب في الاتحاد الأوروبي.

الشكل الثاني

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية: نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩١-٢٠٠٣

(نسبة مئوية)

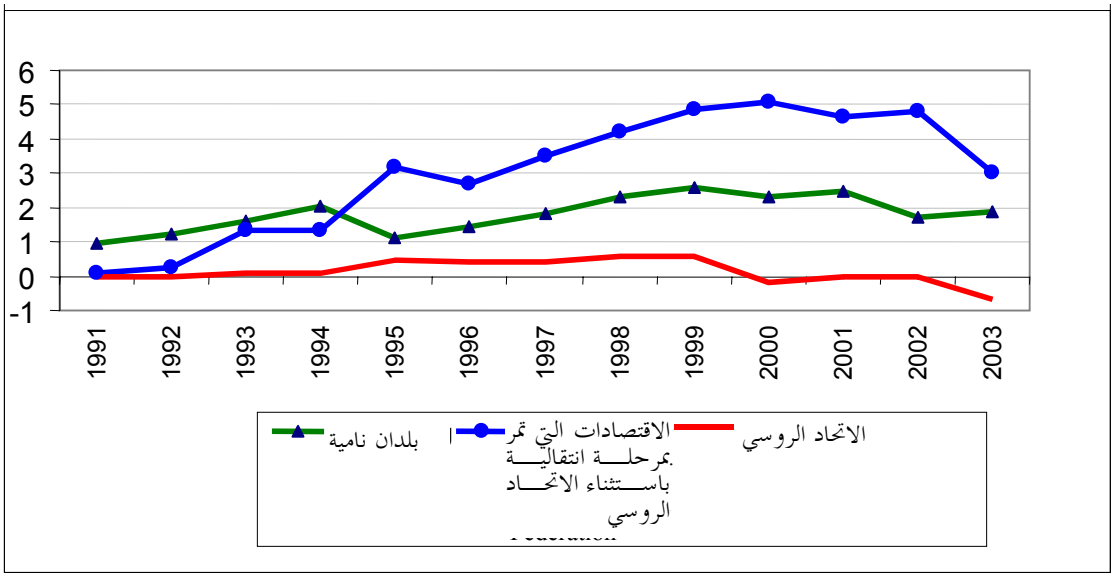

المصدر: UNCTAD, *World Investment Report 2001*: *Promoting Linkages* (United Nations publication, Sales No. E.01.II.D.12), annex tables B.1 and B.2; and *World Investment Report 2004* (United Nations publication, Sales No. E.04.II.D.33); World Bank, *Global Development Finance: Analysis and Summary Tables*, *1991-2002* (Washington, D.C.); and IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, and *International Financial Statistics* (Washington, D.C.).

الجدول ٤

الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ١٩٩٥-٢٠٠٣

	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية (١٩٩٥-٢٠٠٣)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية للفرد (١٩٩٥-٢٠٠٣)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد			تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه قسطا من الناتج المحلي الإجمالي		
			٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
	(ملايين الدولارات)	دولار	دولار	دولار	دولار	نسبة مئوية		
البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي	١٤٢ ٧٣٤,٩	٢١٤,٨	٢٤٩,٩	٣٠٧,٤	١٥٦,٢	٥,١	٥,٦	٢,٤
الجمهورية التشيكية	٣٦ ٩٨٧,٣	٣٩٩,٥	٥٤٩,٦	٨٢٧,٦	٢٥٢,٢	٩,٩	١٢,٢	٣,٠
هنغاريا	٣١ ٧٢٤,٨	٣٥١,٨	٣٩٦,٩	٢٨٨,٣	٢٥١,٦	٧,٦	٤,٤	٣,٠
بولندا	٥٠ ١١٠,٠	١٤٤,٣	١٤٨,١	١٠٧,٢	١٠٩,٧	٣,١	٢,٢	٢,٠
سلوفاكيا	١٠ ١٩٧,٥	٢١٠,١	٢٩٣,٢	٧٦٢,٥	١٠٥,٥	٧,٦	١٧,٠	١,٨
سلوفينيا	٣ ٢٧٥,٦	١٨٣,٠	١٨٥,٩	٨١٠,٠	٩١,٤	١,٩	٧,٣	٠,٧
استونيا	٣ ٦٠٨,٥	٢٨٤,٠	٣٩٤,٠	٢٠٩,٠	٦٦٢,١	٩,٧	٤,٤	١٠,٦
لاتفيا	٣ ١٠٣,٩	١٤١,٤	٦٧,٩	١٦٠,٥	١٥١,٢	٢,١	٤,٦	٣,٨
ليتوانيا	٣ ٧٢٧,٤	١١٢,٠	١٢٠,٨	١٩٨,٨	٤٨,٨	٣,٨	٥,٢	١,٠
أوروبا الجنوبية الشرقية	٣١ ٢٤٢,٩	٦٣,٥	٨١,٨	٧٥,٥	١٢٣,١	٤,٦	٣,٦	٥,١
ألبانيا	٩٥٩,٥	٣٣,٨	٦٥,٩	٤٢,٧	٥٦,٦	٤,٩	٢,٨	٣,٠
البوسنة والهرسك	١ ١٣٢,٥	٣٣,١	٣٢,٠	٦٤,٣	٩١,٥	٢,٦	٤,٧	٥,٤
بلغاريا	٦ ١٩٨,٨	٨٥,٦	١٠٣,٣	١١٦,١	١٨٣,٩	٦,٠	٥,٦	٨,١
كرواتيا	٩ ٠٤٤,٤	٢١٦,١	٣٣٥,٤	٢٤١,٤	٣٦٧,٧	٨,٠	٥,٣	٧,٥
رومانيا	٩ ٨٧٣,٠	٤٨,٨	٥١,٧	٥١,٢	٧٠,٣	٢,٩	٢,٥	٢,٩
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٩٩٩,٧	٥٥,١	٢١٦,١	٣٧,٩	٤٦,٠	١٢,٨	٢,١	٢,٠
صربيا والجبل الأسود	٣ ٠٣٥,٠	٣٢,٠	١٥,٧	٤٥,١	١٢٩,٤	١,٤	٣,٠	٦,٦
رابطة الدول المستقلة	٦٢ ٣٧٠,٦	٢٤,٤	٢٤,٩	٣٢,٠	٣١,٦	١,٧	٢,٠	١,٦
أرمينيا	٩٨٣,٦	٢٨,٩	٢٣,٢	٣٩,٥	٤١,٠	٤,٠	٦,٣	٥,٩
أذربيجان	٨ ٦٣٩,٣	١٢٠,٥	٢٨,٠	١٧٠,٩	٤٠٠,٩	٤,٠	٢١,٩	٤٤,٧
بيلاروس	١ ٧٥٠,٢	١٩,٠	٩,٤	٢٤,٥	١٦,٩	٠,٨	١,٧	١,٠

	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية (١٩٩٥-٢٠٠٣) (ملايين الدولارات)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية للفرد (١٩٩٥-٢٠٠٣) دولار	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد			تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه قسطا من الناتج المحلي الإجمالي		
			٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
			دولار	دولار	دولار	نسبة مئوية		
جورجيا	١ ٣٩٤,٠	٢٩,٤	٢١,٠	٣١,٧	٦٥,١	٣,٤	٤,٩	٨,٦
كازاخستان	١٤ ٨٢١,٤	١٠١,٢	١٧٦,١	١٦١,٦	١٢٩,٥	١٢,٨	١٠,٦	٧,١
قيرغيزستان	٤١١,٩	٩,٥	١,٠	١,٠	٤,٩	٠,٣	٠,٣	١,٤
جمهورية مولدوفا	٧٣٧,١	١٩,٠	٣٤,١	٢٧,٣	١٣,٧	٩,٩	٧,٠	٣,٠
الاتحاد الروسي	٢٥ ٣٦٧,٠	١٩,٣	١٧,١	٢٤,١	٨,٠	٠,٨	١,٠	٠,٣
طاجيكستان	١٩٣,٢	٣,٦	١,٥	٥,٨	٥,١	٠,٩	٣,٠	٢,٠
تركمانستان	١ ١٣١,٩	٢٧,٢	٣٥,٢	٢٠,٣	١٩,٩	٢,٦	١,٣	١,٣
أوكرانيا	٦ ١٥٤,٠	١٣,٧	١٦,١	١٤,٢	٢٩,٥	٢,١	١,٦	٢,٩
أوزبكستان	٧٨٧,٠	٣,٦	٣,٣	٢,٥	٢,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٨

المصادر: الأونكتاد، *World Investment Report 2004*، من منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع E.04.II.D.33)؛ وصندوق النقد الدولي، *International Financial Statistics* (Washington, D.C.).

٣٢ - كان نمو الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر وضوحا في بلدان جنوب شرق أوروبا، حيث توسعت تدفقاته بأكثر من ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٣. وقد ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى بلغاريا ورومانيا زيادة حادة، عقب حدوث عدد من صفقات الخصخصة. كذلك ازداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سائر بلدان جنوب شرق أوروبا في عام ٢٠٠٣، فوصلت إلى ٣ بلايين يورو (٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، ويرجع ذلك جزئيا إلى الخصخصة في كرواتيا وصربيا والجبل الأسود، وكانت كرواتيا المتلقي الأكبر. ولمواصلة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، لا بد من تحقيق مزيد من التقدم فيما يتصل بالخصخصة على نطاق واسع (فقد استكملت تقريبا الخصخصة على النطاق الصغير والمتوسط) وكذلك في تطوير إطار قانوني أكثر شفافية وإيجاد بيئة مواتية للأعمال التجارية. كذلك فإن وجود قدر من تحرير التجارة ذو أهمية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ونظرا لأن الأسواق المحلية الصغيرة، فإن إيجاد سوق إقليمية متكاملة من شأنه أن يجتذب المستثمرين المحتملين.

٣٣ - وفي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، اتبعت التدفقات المالية الدولية نمطا مختلفا بين بلدان منطقة رابطة الدول المستقلة. وتعززت مكانة الاتحاد الروسي بوصفه مصدرا صافيا هاما لرأس المال، في حين أن دور هذه البلدان الهام بوصفها مستوردا لرأس المال لوحظ في كثير من البلدان الأخرى في المنطقة. فتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والانتعاش القوي، جنبا إلى جنب مع ارتفاع أسعار النفط، جعل بلدان منطقة رابطة الدول المستقلة الغنية بالموارد غاية هامة للاستثمار الأجنبي المباشر. واستفادت أذربيجان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان من ازدياد تدفقات رأس المال. وتوسع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة كبيرة في بلدان آسيا الوسطى تدفعه حصائل الصادرات التي تأتت من أسعار النفط المرتفعة. وبدأت تدفقات رأس المال في الاتحاد الروسي تنمو في النصف الأول من عام ٢٠٠٣، لكن انعكاس هذا الاتجاه في كثير من القطاعات، كاستثمارات السندات التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر، أحال صافي التدفقات إلى البلد سلبيا بالنسبة للسنة ككل.

٣٤ - وأخيرا وليس آخرا، فإن من بين العوامل التي يمكن أن تزيد من جاذبية البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتحسن ميل المستثمرين الأجانب للاستثمار في هذه الاقتصادات تعميق الإصلاح في القطاعين العقاري والمصرفي، بما في ذلك إيجاد قطاع خاص قوي، ومواصلة بناء المؤسسات، وتحرير القطع الأجنبي والتجارة، وتطوير النظام القانوني، وكل هذه الإصلاحات ستؤدي أيضا إلى الانتقال. وفي الماضي، كانت تجرى حالات الخصخصة في المنطقة بطريقة غير فعالة وغير شفافة وتدفعها الضرورة لتغطية الثغرات في الميزانية؛ ثم إن منح بعض الشركات، في كثير من الحالات، قوة الاحتكار لا ينسجم مع إطار منظمة التجارة العالمية.

٣٥ - إن الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال هاما في توليد الاستثمار، والنهوض بالتكنولوجيا، وتحديث الاقتصاد وبذلك يزداد النمو الاقتصادي عن طريق مكتسبات الإنتاجية والآثار العرضية. غير أن هناك بعض المخاطر السلبية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر. وأحد هذه المخاطر هو احتمال قيام المستثمرين الأجانب بإرجاع الأرباح إلى وطنها وأثر ذلك في عجز الحساب الجاري (انظر الجدول ٥). أما المنافسة على المنتجين المحليين، التي يولدها الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تؤدي إلى إنتاجية أعلى لكنها قد تبعد أيضا المستثمرين المحليين. وإن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة سلبي على المدى القصير. وتزايُد الاستعانة بمصادر خارجية من جانب الشركات الأجنبية من أوروبا الشرقية إلى آسيا، فيما تتنامى الأجور الحقيقية في المنطقة، يسهم في زيادة تقلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٦ - وفي حين حصل تقدم في دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي من خلال التجارة والتدفقات الرأسمالية، فإن القناة الرئيسية الثالثة للدمج - حركة العمل - تظل في المقابل محدودة في نطاقها في جميع أنحاء المنطقة. وفي حين أن عوائق الهجرة توجد غربا وشرقا، فإن انخفاض مستوى التنقل ضمن هذه البلدان يعكس جمود أسواق العمل والافتقار إلى هياكل أساسية ومؤسسات لا بد منها لدعم حركات العمل. ومعظم بلدان الاتحاد الأوروبي - ١٥ فرضت حظرا يصل إلى سبع سنوات على حرية حركة العمل حتى من جانب البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد. والتطبيق الصارم لحدود الاتحاد الأوروبي الجديدة سيعقد حركة انتقال العمل من منطقة رابطة الدول المستقلة إلى الغرب: لذلك فإن سياسة الجوار الأوروبية لا تتطلع إلى حركة العمل الحرة إلا بوصفها منظورا طويل الأجل.

الجدول ٥

إعادة الأرباح إلى أوطانها من بلدان مختارة في أوروبا الوسطى والشرقية، ١٩٩٦-٢٠٠٢

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
إستونيا	٩,٣	٢٢,٠	٢٨,٥	٥٦,٧	٨٣,٢	٦٨,٦	١٧٠,٣
بلغاريا	٠,٠	٠,٠	٦,١	٣٢,٤	١٩,٨	١١٥,٥	١١٥,٠
بولندا	٢١٧,٠	٣٦٢,٠	٤٦٦,٠	٤٣٠,٠	٥٥٩,٠	٩٨٢,٠	١ ٣٦٥,٠
الجمهورية التشيكية	٧٥,٣	٥٦,٠	١٧٣,٣	٢٤٧,٥	٢٧٩,٠	٤٢٨,٧	٥٤٦,٠
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٠,٠	٠,٠	٠,٦	١,٥	٦,٩	١٢,٧	٢٤,٠
رومانيا	٢٤,٠	٣٠,٠	١٥٤,٠	٤٩,٠	٥٩,٠	١٠٨,٠	١٨٦,٠
كرواتيا	٧,٦	٢٠,٨	٢٧,٤	١٣,١	٥٥,٤	١٣٧,٦	١٧٠,٨
لاتفيا	٨,٠	٤,٢	١١,٢	٢٠,٣	١١,٨	٢١,٠	٥١,٥
ليتوانيا	٢,٨	٢٨,١	٣٧,٧	١٢,٢	٢٩,٢	٥٣,٤	٤٣,١
هنغاريا	٢٥٩,٤	٤٤٠,٠	٩٢٥,١	٨٣٢,٢	٧٨٥,٩	٧٨٤,٩	١ ٠٢١,٣

المصدر: صندوق النقد الدولي، Balance of Payments Statistics Yearbook 2003 (Washington, D.C., 2003).

سادسا – مواصلة إعادة هيكلة الاقتصاد وتحريره

٣٧ – في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، واصلت البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية إحراز تقدم في الإصلاح الهيكلي والمؤسّسي. وقد عزّز ذلك قدرتها على تحقيق المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي. وعلى نحو خاص، أدى القطاع الخاص القوي، الذي تشكّل بفعل الخصخصة الصغيرة والواسعة النطاق، إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويشير تراجع نشاط الدولة إلى التقدّم المحرز في كل الأماكن تقريبا في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. وقد أسفرت هذه الإصلاحات عن ازدياد حصة القطاع الخاص في إجمالي النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان (انظر الجدول ٦). وتبلغ حصص ثلاثة بلدان فقط ما دون ٢٥ في المائة. وبحلول منتصف سنة ١٩٩٧، ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٠ في المائة أو أكثر في ١٥ من البلدان الـ ٢٧ التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. وفي منتصف عام ٢٠٠٢، لبّى ٢٣ بلدا هذا المعيار. وباللجوء إلى عدد متنوع من المؤشرات، قام المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير بتصنيف البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية من حيث التقدّم الذي أحرزته في مجالات عدة، مثل الخصخصة على نطاق صغير، والخصخصة على نطاق واسع، والحكم السليم وإعادة هيكلة المشاريع، وتحرير التجارة والقطع الأجنبي، وإصلاح المصارف والمؤسسات المالية والهياكل الأساسية، وما إلى ذلك[١٢]. ولئن كان معدل التصنيف الأعلى ٤ +، في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، من حيث المعايير والأداء التي تتسم بها الاقتصادات الصناعية المتقدمة عادة من نصيب كثير من البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بالنسبة لتحرير الأسعار، فإن هنغاريا كانت البلد الوحيد الذي نال هذا التصنيف من حيث إصلاح المصارف وتحرير سعر الفائدة (انظر الجدول ٧).

٣٨ – ولقد سبق أن أُجريت تعديلات، وفقا لقواعد الاتحاد الأوروبي، في الهياكل الاقتصادية لبلدان الاتحاد الأوروبي الجديدة الثمانية التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، مسجلّة تقدّما ملحوظا في مجال إعادة هيكلة المشاريع في سلوفاكيا وفي دول بحر البلطيق. ورغم ذلك، تستمر المشاكل المتعلقة بالأسواق المالية المتخلفة النمو، علاوة على المشاكل الملازمة لإعادة هيكلة القطاعات الاستراتيجية – كالطاقة والصناعة الثقيلة والزراعة. كذلك، سُجل تأخير في إصلاحات الإدارة العامة بما فيها الإصلاحات القضائية على المستويين الإقليمي والمحلي.

٣٩ – وعلى الرغم من التأخير في بعض المجالات، كالخصخصة الواسعة النطاق، تسير إعادة الهيكلة قُدُما في البلدان الأخرى الثلاثة التي ستنضمّ إلى الاتحاد الأوروبي: بلغاريا ورومانيا وكرواتيا. وفي بلدان البلقان الأخرى، – ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود — التي أكّد الاتحاد الأوروبي التزاماته حيالها مجددا (انظر الفرع ثالثا)، يرتبط التقدم في إعادة الهيكلة بنتائج الخصخصة الصغيرة النطاق والتحسينات في بيئة الأعمال التجارية.

الجدول ٦

نشاط القطاع الخاص في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية ، في منتصف سنة ٢٠٠٢

حصة الناتج المحلي الإجمالي	البلدان
٧٥ في المائة أو أكثر	إستونيا، ألبانيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، ليتوانيا، هنغاريا.
٥٠-٧٤,٩ في المائة	الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سلوفينيا، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا
أقل من ٥٠ في المائة	أوزبكستان، بيلاروس، تركمانستان، صربيا والجبل الأسود

المصدر: المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، Transition Report 2003: Integration and Regional Cooperation (London, November 2003), P.16.

الجدول ٧

مؤشرات مختارة للتقدّم في الفترة الانتقالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣[أ]

التصنيف	الخصخصة على نطاق صغير	الخصخصة على نطاق واسع	التجارة ونظام سعر الصرف	إصلاح المصارف وتحرير معدّلات الفائدة
أقل من ٣	بيلاروس، تركمانستان	أذربيجان،أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تركمانستان، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان	أوزبكستان، بيلاروس، تركمانستان	الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، ألبانيا، أوزبكستان، أوكرانيا، بيلاروس، تركمانستان، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان، قيرغيزستان
بين ٣ و ٤	أذربيجان، أرمينيا، أوزبكستان، البوسنة والهرسك ، بلغاريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان	الاتحاد الروسي، أوكرانيا،بلغاريا، بولندا،جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، سلوفينيا، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا	الاتحاد الروسي، أذربيجان، أوكرانيا، البوسنة والهرسك، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان، كازاخستان	إستونيا، أوكرانيا،بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سلوفاكيا، سلوفينيا، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا.

التصنيف	الخصخصة على نطاق صغير	الخصخصة على نطاق واسع	التجارة ونظام سعر الصرف	إصلاح المصارف وتحرير معدّلات الفائدة
٤ أو أكثر	ألبانيا، الاتحاد الروسي، إستونيا، أوكرانيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، سلوفاكيا، سلوفانيا، قيرغيزستان، كازاخستان، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، هنغاريا	إستونيا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، هنغاريا	أرمينيا، ألبانيا إستونيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جورجيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قيرغيزستان، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، جمهورية مولدوفا، هنغاريا	هنغاريا

المصدر: المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، Transition Report 2003 (London, 2003), P. 16.

(أ) يستند نظام تصنيف المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير على مقياس من ١-٤ وما فوق. ويدل ١ على اقتصاد من دون إصلاحات و ٤ وما فوق على اقتصاد سوق متقدم النمو. للمزيد من التفاصيل، انظر المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، Transition Report 2003, P. 17.

٤٠ - وفي منطقة رابطة الدول المستقلة، تعزّزت الثقة بالسوق في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وكازاخستان نتيجة للإصلاحات، مع تراجع هروب رأس المال وتزايد مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد استمر الإصلاح في قطاع الكهرباء وتحرير التجارة والعملات والتنمية المؤسسية كإصلاح المعاش التقاعدي في الاتحاد الروسي في سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. وما زالت إعادة الهيكلة في البلدان الأخرى في المنطقة جزئية ومحدودة النطاق. وقد أحرزت أوكرانيا تقدما في الخصخصة الصغيرة النطاق، شأنها شأن أرمينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

٤١ - وما زال من الضروري تحسين الأطر القانونية والتنظيمية في العديد من البلدان، وهي، بوجود الحواجز الإدارية الخطيرة ونقاط الضعف القائمة في النظام القضائي، تشكّل حاجزا رئيسيا في وجه المشاريع في المنطقة. وإن كون عدة بلدان - بلغاريا والبوسنة والهرسك ولاتفيا - قد حسَّنت قوانين الإفلاس فيها وإجراءاته، سييسّر شكليات الخروج من السوق ويعزز إعادة هيكلة المشاريع.

٤٢ - وفي القطاع المالي، سُجلت غالبية التقدم في المؤسسات المالية غير المصرفية. فقد طرأت مثلا تحسينات في الإطار القانوني والتنظيمي لصناديق المعاش والتأمين، كما سُجّلت زيادة في الشفافية والتطور نحو الأحسن في أسواق الأوراق المالية في الاتحاد الروسي

وسلوفاكيا وصربيا والجبل الأسود. وما زال تمويل المشاريع يشكل نقطة اختناق أساسية، لا سيما على صعيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وما زال نمو القطاع المالي متخلفا، كما أنّ إجمالي مستوى الوساطة المالية منخفض للغاية مقارنة بإجماليه في الاتحاد الأوروبي. ويبقى القطاع المصرفي في رابطة الدول المستقلة مجزأ والعديد من المصارف ضعيفة. وفي بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ودول بحر البلطيق، استمرت الإصلاحات في القطاع المالي كجزء من الزخم من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. والعديد من هذه المصارف الخاضعة للإصلاح يملكها أجانب وعندها منتجات أكثر تطوّرا وتنوّعا. كذلك، شجّعت إمكانية مواصلة الاندماج الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي إجراء إصلاحات مماثلة في البلدان الأخرى التي تتطلّع إلى إقامة روابط أمتن مع الاتحاد الأوروبي، ولاسيما في جنوب شرق أوروبا.

سابعا – التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان الصغيرة الأعضاء في رابطة الدول المستقلة

٤٣ – على الرغم من الأداء الاقتصادي القوي في البلدان المنخفضة الدخل في منطقة رابطة الدول المستقلة، وهي أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وجمهورية مولدوفا وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان، خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ التي نما فيها متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة تتعدّى ٧ في المائة، فإن التحديات في وجه متابعة اندماجها في الاقتصاد العالمي ما زالت قائمة. وقد عانى العديد من هذه البلدان من حالات ركود مطوّلة في أولى المراحل الانتقالية. ولئن انعكس اتجاه التراجع في الدخل جزئيا خلال السنوات القليلة الماضية وتوقّف ازدياد الفقر، وبالرغم من اعتماد سلوك مالي صارم، لم يتم الوصول إلى معدّلات إنتاج ما قبل المرحلة الانتقالية. كذلك، تشهد إعادة هيكلة قطاعي العقارات والمصارف تأخيرا. وبالفعل، ساهمت الجهود الدولية المنسقة في إطار مبادرة رابطة الدول المستقلة – ٧[١٣] في إحراز تقدّم في عدة نواح من التنمية الاقتصادية. وهذه المبادرة، التي أطلقها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومصرف التنمية الآسيوي، عزّزت التعاون بين هذه البلدان والمجتمع الدولي، من جهة، وفي ما بين الدول ذاتها من جهة ثانية، وتكللت بالنجاح في عدة مجالات أساسية. وتشمل هذه المجالات النُهج التشاركية المتعلّقة باستراتيجيات الحد من الفقر، وإدارة النفقات العامة، والإصلاحات في قطاع الطاقة والصحة والتربية وأسواق العمل والإشراف على القطاع المالي وإدارة الدين العام والمنافع العامة[١٤].

٤٤ – وقد أُحرز تقدم ملحوظ خلال السنتين المنصرمتين في خفض الدين الخارجي لبلدان رابطة الدول المستقلة السبعة، الذي تراكم منذ سنة ١٩٩١ وتفاقم بسبب الصدمات

الخارجية والسياسات التوسّعية في التسعينات. وتحسنت مؤشرات الدين الخارجي في غالبية هذه البلدان (انظر الشكل الثالث) بعد أن انخفضت نسب الديون إلى الصادرات في سنة ٢٠٠٣ في كل البلدان ما عدا أوزبكستان. وانخفض معدل خدمة الدين الخارجي لسنة ٢٠٠٣ بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة مع سنة ٢٠٠٢، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النمو القوي للناتج ودعم تخفيف عبء الدين. ورغم هذه التحسينات، بقيت خدمة الدين الخارجي تحتلّ أكثر من ٣٨ في المائة من إيرادات الحكومة المركزية في سنة ٢٠٠٣[١٥]. ولئن تحسّن الاتجاه الإجمالي للدين بشكل عام، فإن التفاوت في أداء البلدان منفردةً قد ازداد. ففي أرمينيا، على سبيل المثال، انخفضت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات لتبلغ ٩,٩ في المائة بفعل النمو القوي للصادرات وإعادة هيكلة الدين الثنائي في سنة ٢٠٠٣. ومع ذلك، ارتفع هذا المؤشر في جمهورية مولدوفا وجورجيا بفعل عدم الاستقرار السياسي والافتقار إلى اطراد الإصلاحات.

الشكل الثالث

نسب الديون الخارجية لدول رابطة الدول المستقلة – ٧، للسنتين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢

(نسبة مئوية)

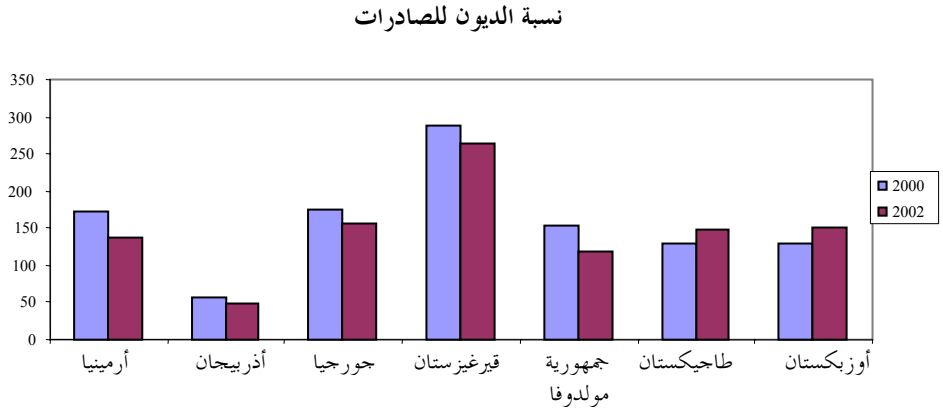

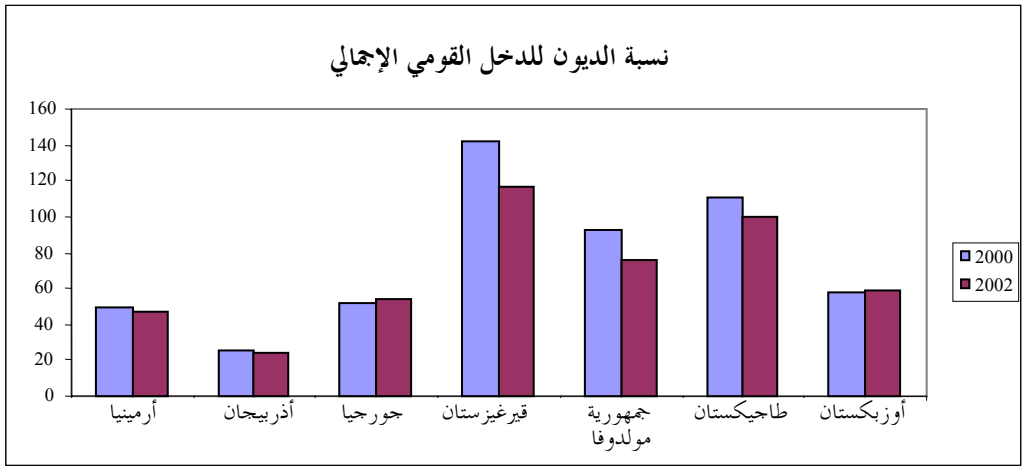

المصدر: World Bank, Global Development Finance, 2004; and World Development Indicators, 2004 (Washington, D.C.).

٤٥ - كان دعم المانحين بشروط تساهلية للغاية مهما بالنسبة إلى هذه البلدان لتمكينها من المضي بإصلاحات السوق، حتى ولو كان وصولها إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية محدودا أو معدوما. كما ارتفع نصيب المنح في التزامات الدائنين الرسميين الجديدة حيال إقراض رابطة الدول المستقلة - ٧ من ٥٠ في المائة في أواخر التسعينات إلى ٧٤ في المائة في سنة ٢٠٠٢[١٦]. وقد استفادت أرمينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان من تخفيف الدين الممنوح.

٤٦ - ويسلّط التحدي الذي ستواجهه هذه البلدان الضوء على أهمية إدارة الدين وسياسات الاقتصاد الكلي الصائبة. فمن الضروري اتخاذ التدابير لإعادة هيكلة المشاريع وتعزيز بيئة الأعمال التجارية. فبلدان المنطقة سريعة التأثّر بالصدمات الخارجية بسبب تركيز الصادرات العالي في السلع، على النحو القائم بالنسبة لقيرغيزستان في مجال الذهب، وطاجيكستان في مجال الألمنيوم. وما زال الوضع هشّا، وتتّسم بلدان مثل جمهورية مولدوفا وجورجيا بضعف خاص، لذا فإن المزيد من المساعدة أمر بالغ الأهمية.

٤٧ - ورغم وجود ما يشير إلى التقدّم، تظهر صعوبات في تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق النمو المطرد والتخفيف من حدة الفقر في العديد من هذه البلدان. لذا، يكمن التحدّي بالنسبة لهذه البلدان في بناء إطار متكامل من السياسات والمؤسسات وتنفيذه، من أجل إيجاد توازن بين الحاجتين المحتمل تضاربهما: وهما إنفاق المزيد للحد من الفقر، من جهة، والثبات على موقف مالي صارم، من جهة ثانية.

٤٨ - وما زالت مستويات الفقر والبطالة مرتفعة في هذه البلدان، وهي باقترانها بانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، قد أصبحت شاغلا متناميا. وتدني الصرف على التعليم والصحة، كما جاءت الإصلاحات في هذه المجالات بطيئة ومطوّلة في العديد من البلدان. وتتطلب المسائل البيئية اهتماما خاصا، ولا سيما في تلك البلدان التي توجه الموارد الطبيعية والصناعات الملوثة النمو الاقتصادي فيها.

ثامنا - مسائل تتصل بالسياسة العامة، واستنتاجات

٤٩ - واصلت البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية اندماجها في الاقتصاد العالمي. وساهم هذا الأمر بدوره في التعجيل من تحوّلها من اقتصادات مخططة إلى اقتصادات سوقية. وقد تم إحراز تقدّم في كافة أبعاد المرحلة الانتقالية: تحرير الأسواق، وبناء المؤسسات، ورفع مستوى القدرة الصناعية من خلال التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتغيرات في العوامل، ونقل المعرفة المفيدة اقتصاديا والتكنولوجيا. ومع ذلك، كان التقدم متفاوتا ومختلطا في أرجاء بلدان المنطقة. ففي دول أوروبا الوسطى ودول بحر البلطيق، كان اندماج البلدان

الثمانية في الاتحاد الأوروبي نجاحا كبيرا وتجسيدا لنهضتها. وفي الوقت نفسه، بقيت بلدان كثيرة في جنوب شرق أوروبا والبلدان الصغيرة المنخفضة الدخل في رابطة الدول المستقلة تعاني من الصعوبات وتحتاج إلى مساعدة دولية لدعم النمو وإيجاد توازن بين مواردها فيما يتصل بحيازة هياكل حسنة الأداء فيها.

٥٠ - وتسفر مواصلة عملية اندماج البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي عن مخاطر عدة تحدق بتلك الاقتصادات، وهذه المخاطر تتعلق بالاتكال المتزايد على الشركاء التجاريين والمنتجات التجارية. لذا، فالمزيد من تنويع التجارة واختراق مختلف قطاعات السوق أمر أساسي. وللحفاظ على طلب محلي مستدام، من اللازم تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في جنوب شرق أوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة، كما يجب تمكينها من زيادة حصولها على الخدمات المصرفية وإلهياكل الأساسية الأفضل.

٥١ - وبالنسبة إلى البلدان الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، فالإشراف القوي على السوق المالية والمنافسةُ مهمّان قبل الدخول بعد ذلك في منطقة اليورو لتفادي انعدام التوافق في أسعار الصرف. كما سيخفّف تعزيز الإشراف المصرفي من مخاطر طفرة الائتمانات، الأمر الذي يمكن أن يطرأ بعد انضمامها إلى منطقة اليورو.

٥٢ - ولئن تطلّبت البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية وصولا أفضل إلى الأسواق الرأسمالية الدولية لاستبدال رأس المال الذي فات أوانه ومن توطيد النمو الموجّه نحو الاستثمار، فإنّ هذا الوصول يشكّل أيضا مخاطر للمستفيدين بسبب تنقّل رأس المال على نطاق أوسع. ويمكن أن يكون التحرير السابق لأوانه للتجارة وتدفقات رأس المال مصدرا لعدم الاستقرار إذا كانت الأسس والسياسات الاقتصادية ضعيفة، على غرار ما شهده الاتحاد الروسي في سنة ١٩٩٨. ومن شأن سياسات الاقتصاد الكلي - كالتحوّل إلى أسعار صرف أكثر مرونة - أن تخفّف من سرعة التأثّر بالصدمات الخارجية.

٥٣ - إن الاندماج عملية سياسية واقتصادية أيضا، ولذلك، يستلزم المزيد من التقدّم جهودا منسّقة فيما بين الحكومات والمؤسسات والمجتمعات في تلك البلدان والمنظمات الدولية للتأكد من أن البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية ترفع مستوى قدراتها في ما يتعلّق بالاستفادة من مواردها البشرية والتكنولوجية والطبيعية.

الحواشي

(١) يستند هذا التقرير إلى مساهمات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، و مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الطيران المدني الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والمنظمة البحرية الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

(٢) لمزيد من المعلومات عن تحليل الحالة الاقتصادية الراهنة والتنبؤات في مجال الاقتصاد العالمي والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، انظر الاقتصاد العالمي: الحالة والتنبؤات ٢٠٠٤ (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.C.2.) والدراسة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٤ التي ستصدر لاحقا (من منشورات الأمم المتحدة).

(٣) تحليل واف للتطورات الاقتصادية الأخيرة في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية يقدم مرتين في السنة في الدراسة الاقتصادية لأوروبا، التي تصدرها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأحدث إصدار هو الدراسة الاقتصادية لأوروبا ٢٠٠٤، رقم ١ (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.E.7).

(٤) يركّز برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد على بناء المؤسسات وتطوير الإدارة العامة، والتقارب باتجاه مكتسبات الاتحاد الأوروبي، مقرونا بالاستثمار اللازم. ويركز صك السياسات الهيكلية لمرحلة ما قبل الانضمام على البنية التحتية للبيئة والنقل، ويركّز ''البرنامج الخاص للانضمام بالنسبة للزراعة والتنمية الريفية'' على التنمية الزراعية والريفية وتنفيذ المكتسبات في المجالات المتعلّقة بالسياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي.

(٥) يضم برنامج تقديم المساعدة لبولندا وهنغاريا لإعادة تشكيل هياكل الاقتصاد، الذي أُنشئ في البدء لمساعدة بولندا وهنغاريا ويضم الآن أيضا إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا.

(٦) لاستعراض تحرير الاقتصاد في البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية منذ بدء تحوّلها من الاقتصاد المخطّط إلى اقتصاد السوق، انظر تقرير الأمين العام المعنون ''دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي'' A/57/288.

(٧) مؤشر صندوق النقد الدولي لوضع القيود على التجارة هو معدّل حماية التعريفات، مقاسا بمعدّلات التعرفة القانونية للواردات، وتغطية الحواجز غير الجمركية التي تواجه التجارة في إطار الاقتصاد.

(٨) يُقدّر مؤشر الانفتاح التجاري بوصفه نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقاسا بمعدلات صرف تعادل القوة الشرائية. للاطلاع على دراسة عن قياس الانفتاح، انظر A. Berg and A. Krueger.

(٩) وقّع رؤساء الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان الاتفاقَ بشأن إنشاء حيز اقتصادي واحد في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. للاطلاع على تفاصيل عن إطار الحيز الاقتصادي الواحد، انظر الدراسة الاقتصادية لأوروبا ٢٠٠٤، رقم ١، الفرع أولا، ٣ (٣).

(١٠) لاستعراض آخر التطورات في الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات على المستويين العالمي والإقليمي، انظر *World Investments Report, 2003: FDI Policies for Development: National and International Perspectives* (United Nations publication, Sales No. E.03.II.D.8).

(١١) للاطلاع على استعراض واف للعوامل التي تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر، انظر المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، *Transition Report 2003: Integration and Regional Cooperation* (London 2003).

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) لاستعراض مبادرة رابطة الدول المستقلة – ٧، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٣: (من منشورات الأمم المتحدة رقم المبيعات E.03.II.C.1)، الفصل الثالث.

(١٤) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، "Recent Policies and Performance of the Low-Income CIS Countries: An Update of the CIS-7 Initiative", 23 April 2004 ويوجد على الموقع الإلكتروني: http://www.imf.org/external/np/oth/042304.htm.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه.